الأنباء
الاثنين 29 ابريل 2013

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح عن 2012 وانتخبت عضواً مكملاً

عبدالله الصباح: «كامكو» قلّصت مديونياتها إلى 40 مليون دينار بنهاية 2012

كشف رئيس مجلس إدارة كامكو الشيخ عبدالله ناصر الصباح عن سداد مبلغ 22 مليون دينار من ديون الشركة لصالح عدة بنوك، ليتقلص بذلك إجمالي الديون من 62 مليونا في نهاية 2011 إلى 40 مليون دينار في نهاية 2012، مبينا أن الشركة تستهدف تقليص مديونياتها إلى 30 مليون دينار بنهاية العام الحالي وذلك بعد التخارجات التي ستقوم بها «كامكو» خلال الفترة المقبلة وسينتج عنها فوائد نقدية.

جاء ذلك خلال الجمعية العمومية العادية التي عقدت صباح امس بنسبة حضور 80,3٪ التي وافقت على جميع بنود جدول اعمالها، ابرزها الموافقة على عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

وقال رئيس مجلس الادارة ان الشركة قامت بعدة خطوات جدية خلال العام الماضي بهدف تحقيق الانتعاش التام لكامكو من خلال عملية الهيكلة المالية والتشغيلية التي قامت بها والتي تهيئها لتكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات المستقبلية والنمو عبر تركيزها على الأنشطة الرئيسية كإدارة الأصول والخدمات الاستشارية، ونتيجة لعملية الهيكلة سجلت كامكو صافي خسارة بلغ 11,6 مليون دينار أي ما يعادل 48,9 فلسا للسهم الواحد في 2012، مقارنة بصافي خسارة بلغ 6 ملايين دينار أي ما يعادل 25,8 فلسا للسهم الواحد في 2011.

وعلى الرغم من ذلك حققت الشركة عدة نجاحات في أعمالها التشغيلية منها نمو إجمالي الأصول المدارة محققة ارتفاعا ملحوظا بنسبة 11٪ لتصل إلى2,41 مليار دينار بما يعادل 8,4 مليارات دولار في نهاية 2012 مقارنة مع 2,17 مليار دينار(7,6 مليارات دولار) في نهاية 2011.

الشيخ عبدالله ناصر الصباح

الشيخ عبدالله ناصر الصباح مترئسا الجمعية العمومية لـ«كامكو» (هاني عبد الله)

صرخوه: «كامكو» ستعود إلى الربحية في 2013.. ونستعد لترتيب إصدار سندات قبل نهاية النصف الأول من العام

عملية الهيكلة

وأضاف أنه نتيجة لعملية الهيكلة المالية والتشغيلية التي قامت بها الشركة خلال 2012 انخفضت أصول الشركة بمقدار النصف تقريبا لتصل إلى 77 مليون دينار مقارنة مع 147 مليون دينار في 2011.

بالإضافة إلى ذلك، ان الشركة قامت من خلال خطة الهيكلة وتماشيا مع استراتيجيتها الجديدة إلى التخارج من الأصول التي لا تتماشى مع استراتيجيتها المستقبلية والتي نتج عنها خسائر غير تشغيلية خلال عام 2012 والتي أثرت بدورها على النتائج المالية للشركة لتحقق خسائر للعام 2012، علما أن كامكو قد شهدت زيادة ملحوظة في الأداء والدخل التشغيلي في 2012، الامر الذي أدى إلى ربح تشغيلي مقارنة مع خسائر تشغيلية في 2011.

انجازات ونجاحات

وحول انجازات «كامكو» في 2012، قال الشيخ عبدالله ناصر الصباح ان الشركة تمكنت من النجاح في إدارة ثلاثة إصدارات لسندات رئيسية لعملائها يمثل إجمالي قيمتها ما يفوق 200 مليون دينار، وعلاوة على ذلك، نجحت كامكو في تقديم عدد جيد من الخدمات الاستشارية المصرفية، منها إدارة صفقة لشراء شركة تعليمية نيابة عن أحد عملاء الشركة والتي تعتبر الأكبر في قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي.

أما فيما يتعلق بصناديق كامكو فقال ان صندوق كامكو الاستثماري تمكن من تسجيل عوائد تخطت عائد المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال 2012، في حين شهد صندوق التعليم الكويتي قفزة نوعية في أدائه لعام 2012 ليحجز مكانه ضمن أفضل الصناديق الاستثمارية من حيث نمو العوائد.

واختتم حديثه معربا عن شكره وامتنانه للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي السابق في شركة كامكو سعدون عبدالله علي لقيادته الحكيمة للشركة في أصعب الظروف، فضلا عن شكره لمساهمي كامكو تقديرا على دعمهم للشركة خلال الفترة الماضية.

الجمعية العمومية

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع بنود جدول اعمالها التي ضمت كلا من تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات ومناقشة الحسابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، كما تمت الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع مكافأة على اعضاء مجلس الادارة وتمت الموافقة على الترخيص للشركة بالتعامل مع الشركات التابعة والزميلة والاطراف ذات الصلة وتفويض مجلس الادارة بشراء او بيع اسهم للشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد اسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم 175 من القانون رقم 25 لسنة 2012 والموافقة على اصدار سندات بالدينار الكويتي او اى عملة اخرى بما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به وتم إخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة وتم انتخاب طارق عبدالسلام عضو مجلس ادارة مكملا للمجلس خلفا للعضو المستقيل.

منتدى الشفافية

وعقب انعقاد الجمعية العادية، كامكو وكعادتها السنوية اقامت منتدى الشفافية والذي تضمن عرضا لأداء كامكو خلال 2012 والتطلعات المستقبلية والذي كشف خلاله الرئيس التنفيذي بالوكالة فيصل منصور صرخوه عن تركيز الشركة في الوقت الحالي على الترتيب لإصدار سندات سيتم الاعلان عنها قبل نهاية النصف الأول من العام الحالي، معربا عن تفاؤله الايجابي بأداء الشركة في الربع الأول من العام متوقعا ان تعود الربحية للشركة مع تحسن الأوضاع الاقتصادية في 2013 خاصة بعد ان تقوم تستكمل عملية إعادة الهيكلة والتخارجات التي ستقوم بها من عدة شركات غير مدرجة بالسوق المحلي.

واستعرض صرخوه أداء كامكو على مدى 15 عاما قائلا: انه من المشجع أن نلاحظ ارتفاع الإيرادات التشغيلية التي تمثل مجموع الرسوم الادارية والاستشارية بشكل ملحوظ في 2012، بالإضافة إلى تحقيق أرباح تشغيلية في 2012 مقابل خسائر تشغيلية في العام السابق، مبينا أن النجاح في تنفيذ عدد من الصفقات للعملاء وبلوغ الأصول المدارة من قبل الشركة حوالي 2,4 مليار دينار بزيادة قدرها 11٪ في عام 2012 يعتبر نجاحا للشركة، وبناء عليه، فإنه يعتبر أن هذه النتائج التشغيلية مشجعة في ظل ما تشهده أسواق المال من ركود بالإضافة إلى الاضطراب الاقتصادي في معظم أنحاء العالم.

وأضاف أن كامكو تمكنت منذ بداية نشاطها في 1998 من تحقيق إجمالي إيرادات بلغت بقيمتها 231 مليون دينار وإجمالي أرباح بقيمة 94 مليون دينار بالإضافة إلى إجمالي توزيعات الأرباح التي بلغت 86 مليون دينار، الأمر الذي يوضح أن الاستثمار في كامكو منذ 1998 حقق معدل عائد داخلي (IRR) بنسبة تقارب 15٪. إضافة إلى ذلك، سجلت كامكو إجمالي إيرادات مميزة خلال فترة الأزمة المالية الاقتصادية منذ 2007 وحتى نهاية 2012 والتي بلغت 113 مليون دينار، كما حققت إجمالي صافي أرباح بلغ 28 مليون دينار، بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي توزيعات الأرباح على المساهمين 66 مليون دينار، لافتا إلى أن الأرباح المتراكمة التي حققتها كامكو خلال هذه الفترة جعلتها ضمن أفضل ثلاث شركات من أصل 10 شركات استثمارية التي تعتبر منافسة لكامكو، في حين بلغ إجمالي النتائج المجمعة للشركات التسع المنافسة حوالي 600 مليون دينار من الخسائر خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالفرص والطموحات المستقبلية نوه صرخوه الى أن 2013 من المتوقع له أن يكون عاما مليئا بالتطلعات الإيجابية عبر سعينا لتطوير أعمالنا التشغيلية لنكون الخيار الأول للعملاء من خلال تلبية حاجاتهم الاستثمارية وإدارة الأصول، حيث ستواصل كامكو جهودها للحفاظ على هيكل رأسمالي ملائم لضمان تحقيق أفضل العوائد لمساهميها، وعلاوة على ذلك سنهدف إلى تطوير وطرح منتجات استثمارية جديدة وتعزيز الخدمات الاستشارية لتقديم مجموعة أوسع من المنتجات التي تلبي متطلبات العملاء. وأخيرا، نؤكد لمساهمينا الأعزاء أننا سنقوم بمتابعة المصاريف بشكل متواز مع العوائد للحصول على أعلى مستوى من الأرباح للمساهمين.

● محمود فاروق

إستراتيجية كامكو في عام التماسك

تضمنت إستراتيجية كامكو في عام التماسك 2012 عدة أمور ووجهات نظر وتوقعات مستندة إلى افتراضات معينة بخصوص بيئة العمل التي تعمل فيها كامكو أو تنوي العمل فيها، وغيرها من العوامل وهى على النحو التالي:

● حقق الاستثمار في سهم كامكو من تاريخ التأسيس معدل عائد داخلي بنسبة 15٪.

● بلغت أرباح كامكو خلال السنوات الست السابقة 28 مليون دينار مقابل خسائر للشركات النظيرة المقارنة بها تقدر بـ (600) مليون دينار.

● منذ عام 2011، طبقت كامكو إستراتيجية جديدة تتمثل في تصفية جزء كبير من الاستثمارات المباشرة التي تمتلكها الشركة والتركيز على أنشطتها الرئيسية المتمثلة في أعمال إدارة الأصول وتقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية.

● خلال عام 2012 قامت كامكو بخفض ما يقارب 50٪ من قيمة أصولها أي من 147 مليون دينار إلى 77 مليون دينار.

● قامت كامكو أيضا بإعادة الهيكلة المالية للشركة عن طريق تخفيض حجم الدين من 62,5 مليون د.ك إلى 40 مليون دينار وإجمالي حقوق المساهمين من 81 مليون دينار في العام 2011 إلى نحو 34 مليون دينار في العام 2012.

● ارتفعت قيمة الأصول المدارة بنسبة 11٪ من 2,1 مليار دينار إلى 2,4 مليار دينار في العام 2012.

● ارتفعت الإيرادات التشغيلية الرئيسية (رسوم إدارة الأصول والاستشارات) في كامكو بنسبة 23٪ أي من 4,5 ملايين دينار إلى 5,5 ملايين دينار.

● تفوق أداء صناديق كامكو على مؤشرات الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية بزيادة 4٪.

● حقق صندوق التعليم الكويتي ارتفاعا مميزا بنسبة 37٪ خلال العام 2012 مما جعله في قيادة الصناديق الاستثمارية من حيث الأداء.

● نجحت كامكو بإدارة ثلاثة اصدارات للسندات مجمعتا ما يقارب الـ 206 مليون دينار. وتقديم خدماتها الاستثمارية الاستشارية لعدد من العملاء بنجاح منها ترتيب لأكبر عملية استحواذ في القطاع التعليمي في الكويت.

عموميتها أقرّت عدم توزيع أرباح

العميري: ديون «الاستثمارات» صفر.. وندرس التخارج من استثمارات

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية حمد العميري أن القيمة السوقية للمحافظ التي تديرها الشركة نيابة عن آخرين تبلغ 1,785 مليار دينار كاشفا عن أن الشركة تدرس التخارج من استثمارات عقارية وشركات تستثمر فيه بشكل مباشر داخل الكويت وخارجها خلال العام 2013 لتحقيق أرباح عبر الدخول في استثمارات وتطويرها وإدارتها والخروج منها بأرباح مجزية.

وأضاف العميري في تصريحات صحافية عقب انعقاد عمومية الشركة أمس ان حجم الارباح التي حققتها الشركة خلال الـ 10 سنوات الماضية بلغ 130 مليون دينار متضمنة خسائر خلال فترة نزول الأسواق العالمية مشيرا الى ان متوسط الربح السنوي بمعدل 13 مليون دينار وذلك كاستثمار طويل المدى.

وأرجع العميري تحقيق هذه الارباح خلال السنوات الماضية للسياسة الحكيمة التي رسمها لمجلس الإدارة المرحوم العم ناصر الخرافي والتي لها الاثر الطيب للحفاظ على حقوق المساهمين.

واستطرد قائلا: ان هذه السياسة كانت نبراسا يقتدي به مجلس الادارة ولي الشرف أن أكون تحت يدي المرحوم وقد تعلمت وتثقفت استثماريا منه.

ومضى قائلا: قد تعلمنا أيضا من جاسم الخرافي وخبراته السياسية والاستثمارية الطويلة والتي كانت رافدا لنا بحكم متابعته اليومية لما يدور بالاقتصاد وبالشركة ونتفاءل بأداء جيد سواء للسوق او للشركة خلال الفترة المقبلة.

وعن أداء صناديق الاستثمارات الوطنية ذكر العميري أن أعمال صناديق الشركة تتوافق مع قرارات هيئة أسواق المال وخلال الفترة القريبة المقبلة سوف نقدم مقترحات للهيئة لتطوير أداء الصناديق من خلال رقابة «الهيئة» عليها وأن الشركة تتواصل مع «الهيئة» حول هذا الموضوع.

حمد العميري وفهد المخيزيم خلال عمومية شركة الاستثمارات الوطنية (أسامة أبوعطية)

محافظ وصناديق الشركة تشكل 10٪ من حجم التداولات اليومية والقيمة الرأسمالية للسوق

إجمالي ما حصلته الشركة من أتعاب إدارة أملاك الغير وعمولات يفوق الـ 160 مليون دينار في 10سنوات

وذكر العميري أن الشركة لن تخرج من السوق، مشيرا إلى أنها تشكل نسبة كبيرة من حجم التداولات اليومية والقيمة الرأسمالية للسوق بنسبة لا تقل عن 10٪ من حجم تلك القيمة الرأسمالية عبر صناديقها أو محافظها.

وعن رؤيته لأداء البورصة خلال الفترة المقبلة قال العميري: من الخطأ النظر الى البورصة بمنأى عما يدور في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فمنذ 2010 أصبحت لدينا قناعة بأن الأداء الاقتصادي الكويتي يتجه نحو الانحدار خاصة ما يتعلق بالبورصة.

ومضى قائلا: رأى مجلس الادارة السابق انه من المحبذ تخفيض حجم استثمارات الشركة بالسوق وتخفيض المديونيات على الشركة.

وأشار العميري الى ان ديون الشركة كانت بقيمة 54 مليون دينار خلال السنوات الماضية منذ 2010 وانخفضت في 2011 الى 16 وتقلصت تلك الديون تدريجيا حتى بلغت صفرا.

وأوضح ان ذلك بفضل الادارة الحكيمة للشركة سواء السابقة او الحالية تجاه تجنب المخاطر الاستثمارية للسوق، مشيرا الى ان الوضع الحالي للسوق اصبح صحيا وجيدا مقارنة بالسابق مما يشير الى التفاؤل بالفترة المقبلة.

وزاد قائلا: سوف تستمر الشركة في لعب دور صانع سوق ودور رئيسي في الاستحواذات والتخارجات خلال الفترة المقبلة في ظل اللوائح والقوانين خاصة ان الشركة تمتلك في بعض الشركات بنسبة تفوق 30٪ وحسب تعليمات هيئة اسواق المال فإنها يسمح لها في هذه الحالة بالبيع ولا يسمح لها بالشراء.

واستطرد قائلا: نقوم بدورنا في الشركات التي لا تتجاوز ملكيتنا فيها 30٪.

وعن المؤشرات المالية للشركة أوضح العميري ان الشركة تعتمد بشكل كبير منذ 10 سنوات ماضية على اتعاب ادارة املاك الغير والعمولات. وأشار الى ان اجمالي ما تم تحصيله من أتعاب ادارة املاك الغير والعمولات يفوق الـ 160 مليون دينار بمعدل سنوي يصل الى 16 مليون دينار تقريبا والذي يعد معدلا سنويا مطمئنا خاصة للأرباع السنوية من العام 2013 وان الشركة مستمرة في تحصيل هذه العمولات. وقال ان هذا الرافد المالي يدعم المركز المالي للشركة سنويا مشيرا الى ان المصاريف لا تفوق المدخول من العمولات.

وعن تأثر الاستثمارات الوطنية بشطب شركة الصفاة للاستثمار من السوق قال العميري: الشركة تمتلك 5٪ من «الصفاة» ومما لا شك فيه أنها تأثرت بشطبها من السوق، لكن سوف نعالج ذلك مع مدققي الحسابات وحجم الاداء التشغيلي لـ «الاستثمارات» سوف يدعمها لتجاوز حجم تأثير شطب «الصفاة».

ولفت العميري الى أن الشركة حققت صافي ارباح للعام 2012 بقيمة 6,1 ملايين دينار بعد أخذ مخصصات بقيمة 4,6 ملايين دينار مقارنة بخسائر الشركة والبالغة 27 مليون دينار في العام الماضي.

وذكر أن القيمة الدفترية للسهم بلغت 212 فلسا وحقوق المساهمين 183,3 مليون دينار وإجمالي الأصول 189,8 مليون دينار.

وفي أحد بنود العمومية الخاص بتلاوة الجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي خلال العام 2012 أكد العميري عدم وجود أي جزاءات على الشركة خلال هذا العام.

وأقرت العمومية عدم توزيع ارباح للمساهمين للعام 2012 وعلق العميري على ذلك بأن الشركة تحتفظ بالارباح بالرغم من ان لديها سيولة مالية كافية لتقوية المركز المالي للشركة.

ووافقت العمومية على توصية مجلس الادارة باطفاء الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2012 والبالغة 8,08 ملايين دينار وفقا لما يلي:

مبلغ 221,1 ألف دينار عبر الاحتياطي الاختياري و7,86 ملايين دينار عن طريق الاحتياطي القانوني ويتبقى رصيد من الاحتياطي القانوني بعد اطفاء جميع الخسائر مبلغ 15,3 مليون دينار وتعليقا على هذا البند أفاد العميري بان الشركة بإمكانها ان توزع أرباحا للمساهمين بنهاية العام 2013.

كما أقرت العمومية عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الادارة والتعامل مع أطراف ذات صلة وإخلاء طرف الأعضاء وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن العام 2012 وتفويض مجلس الادارة بشراء او بيع اسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها وفقا للمادة 175 من القانون 25 لسنة 2012 وتعقيبا على ذلك بيّن العميري انه في حال نزول قوي في الأسواق فإن هذا البند الهدف منه دعم سهم الشركة لضمان تداوله بالقيمة العادلة من خلال السيولة المالية وليس للمضاربة حتى لا يتأثر مساهمو الشركة الاستراتيجيون او الذين يستثمرون في الفترات قصيرة المدى. من جانبه، أفاد المدير العام بالوكالة ونائب المدير العام بالشركة فهد المخيزيم بأن الشركة توافقت مع الغالبية العظمى من قرارات هيئة اسواق المال المنظمة لعمل الصناديق مشيرا الى ان الشركة لديها 6 صناديق منها 5 صناديق بالكويت وصندوق واحد بالبحرين. وأضاف المخيزيم بان أداء صناديق الشركة ايجابي والغالبية من هذه الصناديق استثمارها طويل الأمد وان الشركة تقيم اداء صناديقها من خلال المؤشر الوزني وليس السعري.

ونوه الى ان الشركة أسست صندوق المدى الاستثماري بالدولار بالبحرين عام 2008 كان أداؤه متوسطا.

● عاطف رمضان

«المثنى»: 3,13 مليارات سهم تداولات البورصة الأسبوع الماضي

قال تقرير شركة المثنى للاستثمار ان المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية ارتفع بـ 209,49 نقاط خلال الأسبوع ليغلق عند 7,287 نقاط في حين سجل مؤشر كويت 15 ارتفاعا طفيفا بلغ 6,25 نقاط وسط تباين أداء الأسهم القيادية.

وأشار الى ان السوق شهد حركة تداول منخفضة مقارنة بالأسبوع السابق حيث تم تداول 3,13 مليارات سهم بنسبة انخفاض قدرها 4,6٪ من تداولات الأسبوع الماضي، وجاء قطاع العقار في المقدمة حيث ساهم بـ 44,38٪ من إجمالي تداولات السوق من خلال تداول 1,39 مليار سهم. وجاء سهم شركة أبيار للتطوير العقاري (رأس المال: 56,5 مليون دينار) في الطليعة حيث تم تداول 283,52 مليون سهم من أسهمه، أي مع يعادل 20,43٪ من مجمل تداولات هذا القطاع. فيما احتل سهم الشركة العربية العقارية (رأس المال: 33,6 مليون دينار) المركز الثاني حيث ساهم بـ 16,96٪ من إجمالي تداولات القطاع من خلال تداول 235,44 مليون سهم. وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية وساهم بـ 37,28٪ من إجمالي التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك من خلال تداول 1,17 مليار سهم.

من بين تداولات القطاع، تم تداول 160,29 مليون سهم من بيت التمويل الخليجي (رأس المال: 73,5 مليون دينار) ليشكل 13,75٪ من إجمالي تداولات القطاع.

وكذلك كان سهم بيت الاستثمار الخليجي (رأس المال: 28,3 مليون دينار) مشاركا رئيسيا في تداولات القطاع حيث تم تداول 132,78 مليون سهم خلال الفترة ليشكل 11,39٪ من إجمالي تداولات القطاع.

وأفاد بان القيمة الرأسمالية الإجمالية للسوق استقرت عند مستوى 30,33 مليار دينار مع ارتفاع طفيف بلغ 0,8٪ من الأسبوع الماضي، وكان استقرار القيمة الرأسمالية نتيجة لتباين أداء الشركات في السوق بشكل عام.

فعلى سبيل المثال سجل سهم بيت التمويل الكويتي (رأس المال: 2,52 مليار دينار) ارتفاعا ملحوظا بلغ 5,98٪ في قيمته السوقية على الرغم من توزيع 10٪ أسهم منحة في 25 أبريل 2013، بينما سجل سهم بنك الخليج (رأس المال: 1,11 مليار دينار) انخفاضا بلغ 3,61٪ في قيمته السوقية على الرغم من ارتفاع أرباح البنك للربع الأول من السنة الحالية بنسبة 7,67٪ مقارنه بالفترة المماثلة العام الماضي. على صعيد الشركات الإسلامية، ومن أصل 56 شركة تعمل في هذا القطاع، قال ان أسعار أسهم 25 شركة ارتفعت بينما تراجعت أسهم 13 شركة خلال الأسبوع. بلغت القيمة الرأسمالية السوقية للشركات الإسلامية 7,14 مليارات دينار في نهاية الأسبوع بارتفاع بلغ 2,35٪ حققتها خلال الأسبوع.

جاءت هذه المكاسب نتيجة للأداء الإيجابي لسهم أكبر الشركات الإسلامية بيت التمويل الكويتي (رأس المال: 2,52 مليار دينار) كما ذكر سابقا، وكذلك للمكاسب التي حققتها أسهم الشركات الإسلامية الأخرى مثل سهم شركة عارف للطاقة القابضة (رأس المال: 97,50 مليون دينار) حيث حقق ارتفاعا بلغ 14,04٪ في قيمته السوقية وسهم شركة صكوك القابضة (رأس المال: 79,62 مليون دينار) الذي حقق مكسبا قدره 14,04٪ في قيمته السوقية خلال الأسبوع.